مقترح بناء فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق

م.م. سيف جاسم محمد علي
وزارة التربية – مديرية تربية الرصافة الاولى
الاميل (seef.j.mohammed@gmail.com)

ملخص البحث

على الصعيد العربي بنحو عامً والعراقي بنحو خاص، ما زالت التربية تعاني من الارتباك في تحديد فلسفتها و أهدافها وسياستها، بسبب صراع المدارس الفكرية المختلفة. وبناءً على ما سبق، تحددت مشكلة البحث على النحو الآتي: عدم وجود فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق، لذلك حاول الباحث تقديم مقترح لبناء فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق من طريق الاطلاع على عدد من الادبيات ذات العلاقة، واستطاع التوصل الى مرتكزات أساسية يمكن في ضوئها بناء تلك الفلسفة. ومن ثمّ الاعتماد على ما وضعه الباحث من نقاط ومرتكزات أساسية في هذا البحث لتكون منطلقاً أساسياً في بناء فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق قادرة على مواجهة التحديات والصعوبات التي تكتنف مسيرة التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية : الفلسفة التربوية، التعليم العالي، العراق.

Abstract

On the Arab level in general and the Iraqi in particular, education still suffers from confusion in defining its philosophy, goals and policy, due to the conflict of different schools of thought. Based on the foregoing, the research problem was determined as follows: "The absence of an educational philosophy of higher education in Iraq." Therefore, the researcher tried to present a proposal to build an educational philosophy of higher education in Iraq by looking at a number of relevant literature, and was able to reach basic concentrations. In light of this, philosophy can be built. It is possible to rely on what the researcher established from the basic points and foundations in this research to be a basic starting point in building an educational philosophy of higher education in Iraq,Able to face the challenges and difficulties surrounding the path of higher education.

Keywords: educational philosophy , higher education , Iraq.

الفصل الاول

التعريف بالبحث

مشكلة البحث :

لقد عانى التعليم العالي العربي" من غياب وجود فلسفة واضحة تحدد وظيفته وتوجه عمله، وصراع الفلسفات السافرة والمستترة فيه، وأن الغياب أحياناً والصراع أحيانا اخرى يوجدان داخل القطر الواحد، ولكن هناك فارق كبير بين صراع فلسفات نابعة من واقع اجتماعي ويعبر عنه ويعمل على تطويره، وصراع فلسفات مفروضة من الخارج أو منقولة عنها ليس لها جذور في التربية العربية". (بدران وجمال، ٢٠٠١: ١٣٢)

وعلى الصعيد العراقي، ما زال التعليم العالي يعاني من الارتباك في تحديد فلسفته وأهدافه وسياساته، بسبب صراع المدارس الفكرية المختلفة.

وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة البحث على النحو الآتي:" عدم وجود فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق" ، ويرى الباحث أن إجراء هذه الدراسة ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، وذلك لكون الدراسات التي أجريت – على حد علم الباحث – لم تسلط الضوء على هذا النوع من المشكلات في التعليم العالي.

أهمية البحث :

تعني الفلسفة بشكل عام محاولةً فكريةً يبذلها الفلاسفة لتفسير طبيعة الكون والمجتمع والإنسان. وأن دورها الذي يتعلق بالخبرة الإنسانية يقوم على تحليلها ونقدها، ثمّ إعادة التناغم والانسجام إليها، وكشف الأسس والمسلمات التي يقوم عليها اتساق هذه الخبرة. أما دور التربية فيتمثل في نقل هذه الخبرة من جيل إلى جيل. (بركات، ١٩٨٢: ٣٥)

إن العلاقة بين الفلسفة والتربية علاقة وثيقة، وهي علاقة تبادلية قوية تؤكدها عملية التأثر والتأثير، فالفلسفة والتربية هما في الأساس توأمان كالسياسة والتربية، وهما ينتميان إلى أم واحدة هي ثقافة الأمة. (فرح، ١٩٨٧: ١٥٦)

وتنبثق فلسفة التربية من الفلسفة العامة، وتعني فلسفة التربية بالمعنى الواسع لها التطبيق العملي للأسلوب الفلسفي في ميدان الخبرة الإنسانية (الجعفري، ١٩٨٣: ٢١). وتسعى الفلسفة التربوية إلى فهم التربية في كليتها الإجمالية، وتفسرها بوساطة مفاهيم عامة تتولى قيادة اختيارنا للغايات والسياسات التربوية..... فهي تفسر المكتشفات أو الموجودات من حيث أثرها في التربية (الاطرش، ١٩٩٨: ١٣٥).

والفلسفة التربوية لا يمكن أن تعمل من غير نظرية تربوية، فالعلاقة وطيدة بينهما، فـ" بيو شامب" Beu Champ يقول:" إن النظرية الفلسفية تتكون من مجموعة مقترحات للعمل، أو مجموعة افتراضات في عدد من المشكلات المترابطة، أما فيما يخص الفلسفة التربوية فان هذه المقترحات والافتراضات تنبثق من نظرة فلسفية إلى

طبيعة (المتعلم والمنهج والأهداف التربوية)، وإلى وظيفة البيئة العامة والخاصة للتعليم ". (عبد الدايم، ١٩٧٤: ٩٦)

فالفلسفة التربوية الصالحة من شأنها أن تساعد المخططين للتعليم والقائمين على تسيير دفته في البلاد على تكوين الفكرة السليمة عن طبيعة العملية التربوية وعن غاياتها ووظائفها، وعلى رفع مستوى معالجتهم للمشكلات التربوية ومستوى تصرفاتهم وأحكامهم وقراراتهم وخططهم التربوية، وعلى تحسين مستوى ممارستهم التربوية وتحسين طرائقهم وأساليبهم في التدريس والتقويم والتوجيه والإدارة، وأنها تعطي أعمالهم صيغة العمل الهادف، وتجعل لأعمالهم التربوية بعداً فكرياً وفلسفياً، وتربط بين أوجه النشاط والجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق أهداف التعليم، فالفلسفة التربوية التي حددت في إطار تراث الأمة وثقافاتها وواقعها الروحي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفي إطار العالم المحيط، من شأنها أن تجعل دراستها والمتعمق في فهمها أن يرى العملية التربوية في علاقاتها وارتباطاتها بسائر القوى الثقافية والاقتصادية والسياسية، ويرى أهداف هذه العملية في الإطار الثقافي بما فيه من تماسك وتفكك، وما فيه من رواسب واتجاهات، وتزوده بنظرة شاملة مفحوصة مدروسة توافر له زاوية عريضة ينظر من خلالها إلى التربية، ويفحص من خلالها المشكلات ويقوّم النظريات والمواقف. (الجعفري، ١٩٧٩: ٢٠-٣٦)

" فلا خلاف في أن جامعات البلاد العربية مدعوة أكثر فأكثر إلى التأصل والاندماج في مجتمعاتها، وإلى مشاركتها آلامها وآمالها وحاجاتها ومطامحها، بل وأداء دور الريادة في رسم هذه الحاجات وإثارة هذه المطامح، وكلما كان هذا التأصل والمشاركة والتصدي أخلص وأعمق وأمتن، جاءت المهمة التي تؤديها الجامعات لمستقبل الفكر العربي، بل لمستقبل الحياة العربية.

وتتجلى أهمية البحث على النحو الآتي:

١- حاجة نظام التعليم العالي في العراق إلى فلسفة تربوية تعبر عن روح الأمة وأصالتها، وتعكس حاضرها وتستشرف مستقبلها.

٢- إن وضوح الفلسفة التربوية للتعليم العالي في العراق من شأنه توضيح أهداف التعليم والسياسة التربوية التي يحققها العاملون في هذا المجال.

٣- تتواكب هذه الدراسة مع مرحلة التطوير التربوي الذي يعيشه العراق حاضرا.

٤- تنوير فكر العاملين في ميدان التعليم العالي في المبادئ المرتبطة بعملهم، وبتعبير آخر تساعد هذه الدراسة الباحثين في مجال الفلسفة التربوية في الوصول إلى ملامح نظرية تربوية.

٥- إغناء المكتبة العراقية والعربية بدراسة مفيدة في مجال التعليم العالي والتربية والتعليم.

هدف البحث :

يرمي هذا البحث التوصل لفلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق.

حدود البحث :

يتحدد هذا البحث بـ:

١- على اقتراح فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق.

٢- الحقبة الزمنية المعاصرة والمستقبلية لكتابه الدراسة.

تحديد المصطلحات:

اولاً: فلسفة التربية: وعرفها كل من:

١- "كلود بانتيلون " Claude Pantillon تعريفاً لفلسفة التربية إذ قال: " أعني بفلسفة التربية تلك الخميرة التي ينبغي أن تخالط التربية والعالم والتاريخ، وتلك الإرادة الحازمة، إرادة الوقفة الشامخة للإجابة عن الأسئلة والتحديات الكبرى في عصرنا. (عبد الدايم، ٢٠٠٠: ٧٧).

٢- ويؤكد "عبد الدايم " أن موضوع فلسفة التربية الرئيس ليس نظرية القيم، ولا هو العرض شبه العلمي لغايات مجتمع معين، إن موضوعها الأساس هو عملية التربية نفسها، تصفها وتحللها وتكشف دلالتها ومعناها، أما القيم والغايات فتولد من خلال دراسة عملية التربية نفسها. (عبد الدايم: ٢٠٠٠: ٧٨)

٣- ويعرف " مدكور" الفلسفة التربوية قائلاً : "هي باختصار الجانب التطبيقي للفلسفة الاجتماعية العامة في ميدان التربية". (مدكور، ١٩٩٧: ٢٠)

٤- "وعرفها النجيجي" أيضاً على أنها: " النشاط الفكري المنظم الذي يتخذ الفلسفة وسيلة لتنظيم العملية التربوية وتنسيقها وانسجامها، وتوضيح القيم والأهداف التي ترنو إلى تحقيقها". (النجيحي، ١٩٦٣: ٣١)

ويعرف الباحث الفلسفة التربوية على أنها: مجموعة من القضايا الفلسفية التي ترتبط بالنظرية التربوية، وتوّجه العمل التربوي بأشكاله المختلفة، وتحدد السياسات والمناهج والنشاطات التربوية، فضلاً عن تحديدها لاتجاهات المناهج ومحتوياتها والاستراتيجيات التربوية والهيكل العام لبنية النظام التعليمي ومكوناته.

ثانياً: التعليم العالي:

١- عرفه " فضل " : على أنه التعليم الذي يتم في مؤسسات تعليمية عالية، ويتيح للكبار والراغبين والباحثين عن المعرفة نوعاً عالياً من التعليم ومستوىً رفيعاً من المعرفة عن طريق الحلقات التي يلتقي فيها الأستاذ مع طلابه محاوراً ومناقشاً وموضحاً. (فضل، ١٩٨٦: ١٢)

٢- وعرفه " نوفل" على أنه: " تعليم النخبة من المتفوقين، وتعليم العلماء والباحثين وأصحاب المهن، ويعد البحث العلمي جزءً أساسيا منه، وهو التعليم الذي يركز على إعطاء أساس علمي ونظري واسع وعميق، ولا يقتصر على تزويد المتعلمين بالمهارات العلمية أو المعلومات المحددة المرتبطة بتخصص أو مهنة محددة". (نوفل، ١٩٩١: ٢١)

ويعرفه الباحث أنّه: قمة السلم التعليمي في النظام التربوي العراقي، يلتحق به الطلبة بعد إنهاء المرحلة الثانوية بنجاح، ويمتد من سنتين دراسية أكاديمية كحد أدنى، وقد يمتد إلى ست سنوات وذلك بحسب نوع الاختصاص، وربما يستمر الى مدى الحياة (الماجستير والدكتوراه) وبعدها التدرج العلمي.

الفصل الثاني

التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق

أولاً–التحديات السياسية:

التي تمثلت بتشكيل المنطقة المستقبلي، وتحدي السلام، وتحدي الديمقراطية، وذلك على النحو الآتي:

١) **تشكيل المنطقة المستقبلي:** امور كثيرة كان لها دورها في التقليل مما يسمى بالقطاع العام وتقليص حجم الحكومة وإعطاء الدور لرأس المال ليأخذ دوره بشكل فاعل في الحياة السياسية والاقتصادية، ثم رفع القيود القائمة بين الدول فيما يخص التجارة وتبادل السلع، وترك آلية السوق تحدد طبيعة التنافس بين المنتجين وتحدد من سيستمر في المستقبل طبقاً للمعايير التي اتفق عليها دولياً لتحديد جودة السلعة وسعرها بحسب قانون العرض والطلب. ويترافق مع كافة المشاريع المذكورة آنفاً مشروع في غاية الخطورة وهو مشروع الملكية الفكرية، والذي بموجبه لا يجوز الاستيلاء على أفكار أو إبداع أو اختراع أو إنتاج أية مادة مصنعة أو فكرية إلا بموجب إذن من صاحبها. وهذا يعني أن كل مادة مسروقة أو مقلدة أو مطورة من أي نوع من أنواع الصناعات هي رهن بمخترعها الأصلي، وهذا يعني أن آلاف الصناعات المتداولة في الوطن العربي عامة وفي العراق خاصة قد تكون موضع تساؤل. إن هذا النوع من المشاريع سيؤدي إلى قطبية رأس المال، أي أن رأس المال سيتجمع لدى فئة قليلة، وستكون هذه الفئة هي القادرة على توجيه كثير من قراراتنا السياسية والتربوية، كما أن عالم التنافس مع الآخرين سيحتاج منا إلى تطوير نوعية من العمالة مختلفة عما ألفناها، تنتج نوعية من السلع قادرة على التنافس مع السلع القادمة إلى بلدنا أو السلع التي يمكن أن نصدرها للآخرين، ويترتب على مثل هذا التحول أن تبدأ التربية بإنتاج عمالة من نوع متطور لخوض غمار سوق جديدة طبيعته تنافسية بين من يمتلكون مهارات الاتصال والتسويق والحوسبة والتصنيع الخ... وبين من لا يمتلكوها.

٢) **تحدي السلام** : مع أن المنطقة قد دخلت في هذا التحدي، إلا أن بقية حلقاته لم تنته بعد، فما زالت المسارات الاقليمية في تفاعل مع هذا الموضوع الحساس والذي سيتصاحب معه عشرات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية. لعل من أشد العوامل حساسية في هذا المجال هو أن السلام يعني من جملة ما يعنيه التنافس العلمي والتقني والاقتصادي بين أطراف المعادلة، وهنا يأتي دور المؤسسة التربوية لترقى بمستوى الإنسان لتوصله إلى مرحلة التنافس أو التفوق، وهذا يعني أن واضعي السياسات التربوية مطالبون أن يكونوا على وعي بأن سوية الإنسان القادم يجب أن تكون منافسة لسوية من يتعامل معه أو أن يتفوق عليه، وأن تكون سوية من يعدّ هذا الإنسان فاعله ومنافسه، وهذا يعني أن المؤسسات الجامعية كافة لا بد أن تحضر معادلة لإنتاج المعلمين المطلوبين

لمثل هذا النوع من التحدي تختلف عن الأجيال السابقة مهارة وتفكيراً وأسلوباً وإنتاجية. (عويدات، ٢٠٠٠ : ٢٧ – ٢٨)

٣) **تحدي الديمقراطية** : إن من أكثر الأمور إشراقاً في الحياة العراقية هو الحياة الديمقراطية، إلا أنها حتى الآن ما زالت بحاجة إلى جهود حقيقية وواعية لجعل الديمقراطية جزءاً من حياتنا اليومية، إن الديمقراطية البرلمانية هي إشغال أحد مناحي الديمقراطية، إلا أن المجتمع الديمقراطي الحقيقي لا يكتفي بذلك، بل لا بد أن يشمل هذا المنهج كافة المؤسسات والأطر في حياتنا، وهذا يعني أن نوسع مدى حرية الرأي والتعبير، وأن نطور الحرية الأكاديمية كمظهر آخر من المظاهر الديمقراطية، وأن ننشر الوعي القانوني والاحتكام إلى القانون، واحترام رأي الأقلية، وعدم اضطهاد الإنسان أو ممارسة التمييز ضده بأي شكل من الأشكال. إن مجتمع الجدارة والاستحقاق واحترام الإنسان وخصوصيته من سمات المجتمع الديمقراطي، هذه السمات لا تكتسب دفعة واحدة، بل هي ممارسات تبدأ من الأسرة فالمدرسة فالجامعة بتدخل الأوساط التربوية الأخرى لتصبح جزءاً من التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد. وكذلك فيما يتعلق بإدارة الجامعات، فتتلخص المشكلات والمعوقات في هذا المجال بما يأتي:

أ. محدودية المنهج الديمقراطي في إدارة الجامعات.

ب. المركزية الواضحة في اتخاذ القرار. فعلى الرغم من أن كثيراً من التوصيات تؤخذ على مستوى الكليات، إلا أن تنفيذها يظل حبيساً ومرهوناً بمدى قناعة رئيس الجامعة بها وبجدواها. فضلاً عن ذلك قلة مشاركة أعضاء هيأة التدريس في اتخاذ القرارات الرئيسة على نحو عام. (الرشدان، ٢٠٠٢: ٣٨٤)

ثانياً–التحديات الاقتصادية:

منذ نهاية عقد الثمانينيات وقع العراق تحت طائلة مجموعة من الصعوبات الاقتصادية، منها اخفاض الدعم الحقيقي الذي كان يقدم للتعليم، وازدياد حجم المديونية، وانخفاض قيمة الدينار العراقي نتيجة لانخفاض الاحتياطي من العملات الصعبة والذهب، وارتفاع مستوى البطالة بين خريجي الجامعات وكليات المجتمع وخريجي الثانوية العامة، وإفلاس قسم من المؤسسات التجارية والمصرفية. وقد أثرت هذه العوامل على مسيرة العملية التربوية، فأعداد المهاجرين زاد عشرات الآلاف من الطلبة إلى المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة. إن وصول هذا العدد الضخم وإيجاد مكان له في النظام التربوي قد زاد الأعباء المالية على خزينة الدولة من خلال استئجار أمكنة إضافية لاستيعاب الأعداد القادمة، وتوظيف أعداد من الاساتذة، كل ذلك أحدث هزة عميقة أثرت في مناحي العملية التربوية كافة (عنبوسي، ١٩٩٩: ٢١).

ومن الآثار الواضحة التي بدت في التشكل هي اتساع حجم الطبقة العليا قليلاً، وتقلص حجم الطبقة الوسطى، واتساع حجم الطبقة الفقيرة (الدنيا)، ومن الآثار التربوية الواضحة أن الثقة في التعليم العام قد انخفضت عند أبناء الطبقة العليا والوسطى، وتنامت نزعة افتتاح المدارس والجامعات الخاصة والتحاق أبناء الأغنياء بها، مما

يمكن القول بأن ازدهار التعليم الخاص هو تعميق للفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، ومن ثمّ سيؤثر في طبيعة تكافؤ الفرص التعليمية.

كل ذلك فضلاً عن ارتفاع كلفة التعليم العالي وتقلص مصادر التمويل التقليدية له لا سيّما مع الاتجاه الجديد المتمثل في تضاؤل سلطة الدولة، والدعوة إلى التقليل من دورها في تمويل بعض الخدمات، والتوسع في تحميل تكلفة الخدمات العامة إلى المستفيد مباشرة، ولاسيّما في مجال التعليم الجامعي، إذ ارتفعت الأصوات التي تطالب بضرورة أن تخفف الدولة من أعباء مسؤوليتها عن التعليم خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية، وتتيح للقطاع الخاص أن يشارك فيه (بدر، ١٩٩٤: ٦٨).

ثالثاً-التحديات الاجتماعية:

إن السمة الغالبة والواضحة في حياتنا الاجتماعية هي شيوع الاستهلاكية والمظهرية والتقليد على حساب الإنتاجية والإبداع. وهذا المظهر أصبح من الوضوح في مناحي حياتنا كافة، فطبيعة بيوتنا ولباسنا ومآدبنا وأثاثنا، وحتى شهاداتنا العلمية ووظائفنا صارت مظاهر اجتماعية تحوي كثيراً من الاستعراض والتباهي والتفاخر من دون أن يقابل ذلك إنتاج أو إبداع، فالموظف يفخر بأن وظيفته مريحة، وأصحاب الشهادات لا ينتجون شيئاً وإنما يفاخرون بالألقاب التي منحتهم إياها الشهادات، وأصبحنا (مجتمع الشهادات)، ولم نسمع صيحة تقول أين الإنتاج الذي تأتي به كل هذه الشهادات (حماد وسعيد، ٢٠٠٠: ٢٧).

والسائد الآن هو ما يعلمه المجتمع لا ما تعلمه المدرسة والجامعة. وهذا تحدّ هائل يقع على المؤسسة التربوية لتكون أكثر تأثيراً من المجتمع في نفوس طلبتها.

والنتيجة التي يخلص إليها الباحث لهذا الأمر هو أن هناك نظاماً قيميا اجتماعياً هو السائد، وأن النظام القيمي الذي تقدمه الجامعات هو نظام للتمرين العقلي ليس له أثر في حياة الأفراد.

ومع أن جزءاً من مظاهر حياتنا تبدو أنها تنتمي إلى الحياة العصرية، إلا أن كثيراً من ممارساتنا اليومية تقع فيما يمكن أن ندعوه بالمحافظة. والفرد واقع تحت طائلة هذا الصراع، فهو مشدود إلى نزعاته الأسرية والقبلية والطائفية من جهة، وهو يتظاهر بالعصرنة والتمدن من جهة أخرى. ومن أكثر المظاهر دلالة على ذلك في مجتمعنا، العدد الهائل من الروابط العشائرية والعائلية الموجودة ، ونتيجة لهذا الصراع وجد أن الفرد العراقي له نزعتان: فردية وجماعية، فهو يسلك كفرد مستقل إذا وجد في مجتمع يتطلب ذلك، وحين يعود إلى جماعته أو إلى دائرته الانتخابية سرعان ما يتحول إلى عشائري متعصب، ولقد أثر هذا الصراع على طبيعة الأداء الوظيفي من جهة، ونزعة التوظيف في مؤسسات الدولة من جهة أخرى ، ولو تم مسح دقيق لأعداد الموظفين في دوائرنا لوجد أن هناك أصنافا من الموظفين، كل صنف له علاقة بنوع المسؤول الذي تولى الوزارة، ومما يؤسف له أن هذا الأمر تعزز بعد عودة الحياة الديمقراطية، وحين بولغ في الجمع بين الوزارة والنيابة (الفرحان، ٢٠٠٠: ١٩-٢٠).

إن هذا الصراع بين المظهرين أدى إلى صراع في عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمع العراقي عالق في عنق زجاجة تشده الحياة العصرية بكل مظاهرها، في حين تشده إلى الجهة الأخرى القوى التقليدية إلى الدرجة التي طال معها بقاء المجتمع مشدوداً بين القوتين، وهو عالق في عنق الزجاجة ولم يستطع الخروج منها، وهو ما يمكن تسميته أزمة التغير في المجتمع العراقي (زاهر، ١٩٩٠ : ٣٤).

رابعاُ –التحديات الثقافية:

يحدد المعنيون بشؤون التربية والتعليم وظائف الجامعة عادة بثلاث وظائف رئيسة، هي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وعلى الرغم من أهمية هذه الوظائف الجامعية في عالمنا المعاصر، إلا أن هناك وظيفة رابعة للجامعة المعاصرة لا تقل أهمية عن أي من الوظائف الثلاث المذكورة سالفاً، وهي: وظيفة الجامعة الثقافية، أي قيام الجامعة بتثقيف طلبتها أولاً وقبل كل شيء بصنوف الثقافة المختلفة، إذ لا يكفي تأهيلهم في مجالات تخصصهم وتزويدهم بالعلوم والمعارف والتقانات المختلفة، وإكسابهم المهارات اللازمة لممارسة أعمالهم في حقول تخصصاتهم بعد تخرجهم من الجامعة فقط، بل يستلزم الأمر أيضاً إعدادهم بحيث يكونون قادرين على إدراك أهمية تخصصاتهم العملية وآثارها في تطور مجتمعهم ورقي أمتهم في سلم الحضارة الإنسانية، وتحقيق رفاهية شعبهم وحقه في الحياة الحرة الكريمة على وفق اختياراته الحرة بعيداً عن مداخلات الدول الأخرى الساعية إلى فرض هيمنتها ووصايتها استناداً إلى منطق القوة الغاشمة والغطرسة البلهاء بدعاوي زائفة تارة بالحرص على الشرعية الدولية وأخرى بحفظ الأمن والسلام، كما يستلزم أن تسعى الجامعة إلى خلق جيل مشبع بالقيم والمبادئ الإنسانية المستندة إلى جوهر عقيدتنا الإسلامية السمحة، وإلى التراث التليد للأمة العربية وإسهامها المميز في الحضارة الإنسانية(جريو، ٢٠٠١: ٥٣).

وهذا التحدي الثقافي هو بمثابة تحدٍ فكري وقيمي، أو ما يمكن أن يعبر عنه بتحدي التغير، فالمجتمعات التي تتعرض لمثل هذه النماذج الاقتصادية والسياسية – بحسب ما ورد ذكره – لا بد أن تعرف أن القادم الجديد يحمل معه قيماً جديدة، ومتغيرات ثقافية تفرض نفسها، ونماذج تفكير مصاحبة لها لا يقوى أحد على مقاومتها بسذاجة، ومن هنا فإن ثقافة العولمة تعني أن تتقبل إنتاج الآخرين، لأنك لا تستطيع أن تقفل على نفسك وتنتحي جانباً لتقول بأن هذا أفضل الحلول، لأن عالم اليوم يغزوك عنوة في داخل بيتك عبر كل قطعة أثاث أو تلفزيون أو حاسوب أو من خلال شبكات الإنترنت، وكل هذه التكنولوجيا التي نقبل عليها الآن هي تكنولوجيا متغيرة ، ومتحركة إلى درجة لا نقوى معها على اللحاق بها، لأن التنافس في إنتاج أجيال جديدة منها يتعاقب في حقب زمنية تقصر عقداً بعد عقد، ويترتب على إنتاج مثل هذه الأجيال، سرعة في إنتاج المعلومات وتصنيفها وعرضها وتطبيقها، وتحتاج إلى استعداد عال جداً في اكتساب المهارات اللازمة لإنتاجها والتعامل معها، وإدارتها والإفادة منها، كل هذا يوصلنا إلى أن المتغيرات في ثقافتنا ستتسارع، وأن التحولات التي ستشهدها قيمنا وثقافتنا ستكون هائلة، وستوصلنا

إلى حالة من التخبط إن لم نأخذ بالحسبان هذه التطورات، وليس هناك من آلية يمكن عبرها التكيف مع مثل هذه التغيرات وتقبلها والتعامل معها أجدى من العملية التربوية. إذ من خلال العملية التربوية يمكن تقديم الأنموذج الإنساني الذي يقوى على التعامل مع كل هذه المعطيات أو مع الأجزاء التي نحتاجها منها، ويتم هذا الأمر من خلال بناء الإنسان المكون تكويناً عقلياً ومهارياً يتناسب وينسجم مع معطيات هذه التكنولوجيا. ومع ذلك فإن علينا أن نتوقع تغيراً فكرياً وقيمياً وثقافياً، سيصبح تغيراً عشوائياً إن لم نخطط له تخطيطاً سليماً وبشكل مبكر. وبعبارة أخرى، إنّ حجمَ التغير وسرعته المتوقعين خلال العقد القادم سيكون كبيراً وسيتخلل مناحي وأساليب تعاملنا اليومية كافة (الدليمي، ١٩٩٥: ١٧-١٨).

خامساً-التحديات التربوية:

مع كل ما قيل من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن مؤسسات التعليم العالي لا تزال تعاني جملة من المعضلات والأزمات القديمة والمستجدة، ويرى الباحث بأنها تتمثل فيما يأتي:

١-ضعف القدرة الاستيعابية للجامعات:

إن التزايد الكبير والسريع في أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات العراقية واحتمالات التوسع الكبير في الطلب الاجتماعي على التعليم، مقروناً بعدم قدرة الجامعات العراقية الرسمية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية، يعدّ أولى المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق. وتشير الدراسات المنشورة أن هذه الجامعات، ونتيجة للضغط الاجتماعي والحكومي، قد تجاوزت طاقتها الاستيعابية إلى أكثر من ١٠٠%، مما أدى إلى ازدحام الصفوف والقاعات التدريسية، وزيادة نسبة الطلاب إلى أعضاء هيأة التدريس، الأمر الذي يؤثر سلباً في نوعية التعليم العالي ومستواه. (العمري، ١٩٩٥: ٢٧٤)

٢-القبول والتسجيل:

تأخذ الجامعات العراقية بمعيار معدلات امتحان الثانوية العامة كأساس وحيد للقبول في هذه الجامعات. ويعدّ هذا المعيار غير كاف للحكم على قدرات الطلاب وقابلياتهم، ولا يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ولاسيّما لسكان الريف والبادية والمناطق النائية، لذلك حاولت الحكومة العراقية تدارك هذا الخلل عن طريق نظام المكرمات الملكية والاستثناءات، الذي يخل بمبدأ تكافؤا لفرص، وتشير الدراسات المنشورة في هذا المجال أن عدم التنسيق والانسجام بين مخرجات التعليم الثانوي ومدخلات التعليم الجامعي، وقصور التعليم الجامعي عن قبول الراغبين فيه، وعدم كفاية معايير القبول ونظام الاستثناءات، وعدم كفاية الإرشاد والتوجيه للطلاب الجدد، وعدم وضوح البرامج وطرائق السحب

والإضافة عند التسجيل، تعدّ جميعها من أهم المشكلات التي تواجه سياسة القبول والتسجيل في الجامعات الرسمية العراقية (العمري، ١٩٩٥: ٢٧٥).

٣-نوع التعليم :

التعليم حتى هذه اللحظة مغرق في اللفظية، ومغرق في الاتكاء على الذاكرة على حساب التفكير الناقد والتفكير المبدع، إن هذا الأنموذج من التعليم يقوم على التلقين الذي يلغي العقل ويرسخ الإرهاب الفكري ويعزل المتعلم عن الإطار الكلي لواقعه ويعوق قدرته على المشاركة فيما حوله.

إن محتوى التعليم لا زال مغترباً عن عصره (عصر المعلوماتية)، فهو غير قادر على ملاحقة المعارف التي تتسابق إلى حد لا مثيل له، بل إنه أحيانا عاجز عن التكيف السريع والانفتاح على هذه المعارف والاتصال بمصادرها، لأن كثيراً من القائمين على العملية التربوية غير متابعين لما يجري في العالم المتقدم، وأن جزءاً منهم يقاوم عملية التغير لأنه يخشاها، ويشعر أن معلوماته قد انتهى مفعولها، لذلك يحاول جاهداً أن يدافع عن بقائه بمقاومة التغيير والتجديد (زاير، ٢٠١١: ٣٤٥).

والمقياس الحقيقي لجودة التعليم ليس مجرد تحسين معدلات القبول وإعادة النظر في أنظمة القبول والامتحانات أو حجم الصفوف والشعب الدراسية فحسب، بل هو قدرة التعليم بما يتوافر له من مدخلات مناسبة على الإسهام في حل مشكلات التنمية، ومن هنا يجب أن تتحقق النوعية والمواءمة في نظام التعليم العالي العراقي، فالنوعية داخل المؤسسة التعليمية هي انعكاس للكفاية الداخلية للمؤسسة وهي شرط ضروري لا يكفي لتحقيق أهداف التعليم، بينما المواءمة التي هي أثر للكفاية الخارجية للبرنامج التعليمي ومدى إسهامه في تلبية المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل، هي مرآة للنوعية وترجمة فعلية في الحياة العملية (كرسون، ١٩٨٦: ٢٤٥).

٤-هيأة التدريس والملاكات البشرية:

يمكن تلخيص المشكلات في هذا المجال بما ياتي:

أ. ارتفاع نسبة الطلبة إلى أعضاء هيأة التدريس في المساقات الدراسية.

ب. التدني الواضح في مرتبات أعضاء هيأة التدريس ولاسيّما في الجامعات الرسمية.

ج. ارتفاع الأعباء التدريسية لأعضاء هيأة التدريس، مما يؤثر سلباً في نوعية التدريس، فالعبء الأكاديمي الزائد يرهق عضو هيأة التدريس ذهنياً وجسميا، وينعكس سلباً على أدائه في غرفة الصف وفي الإرشاد الأكاديمي، وفي إنجاز البحوث العلمية.

د. محدودية نشاطات البحث العلمي لأعضاء هيأة التدريس، وذلك لسببين أساسيين، هما: ضعف مخصصات البحث العلمي في الجامعات الرسمية، وانعدام هذه المخصصات في الجامعات الخاصة على نحو عام، وكثرة الأعباء التدريسية والأكاديمية الملقاة على كواهلهم. وتشير الدراسات المنشورة بأن نشاطات البحث العلمي في

الجامعات العربية على حد سواء لا تمثل سوى (٥%) من أعباء هيأة التدريس فيها مقارنة بـ (٣٣%) في جامعات الدول المتقدمة (التل، ١٩٨٦ : ٩٦).

٥-البطالة والتعليم:

إن ربط التعليم العالي بحاجات المجتمع العراقي له بعدان أساسيان، الأول كمي، ويتعلق بملاءمة أعداد المقبولين في الجامعات وكليات المجتمع، وأعداد الخريجين مع حجم سوق العمل. والآخر نوعي، ويتعلق بملاءمة الخريجين لمتطلبات العمل، وهذا يتعلق بدوره بنوعية البرامج التعليمية ونوعية الخريجين. وتكمن المشكلة هنا في اختلاف التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، وبين نوعية التعليم الجامعي وجودته.

إن مخرجات التعليم غير معدّة لسوق العمل، والنظام التعليمي لم يستجب لمتغيرات هذه السوق، ولم يقدم هذا النظام برامج توجيهية أو إرشادية حقيقية عن سوق العمل، كما لم يوافر لهم مهارات تساعدهم على مواجهة البطالة.

وبناءً عليه؛ يمكن القول أنه لا توجد في العراق سياسة واضحة تربط مخرجات التعليم من القوى العاملة بحاجات المجتمع ومتطلباته منها. ونتيجة لذلك تبرز مشكلة البطالة في اختصاصات معينة أو مستويات معينة من التعليم. كما تبرز مشكلة النقص الحاد من الأفراد المؤهلين في اختصاصات معينة أو مستويات معينة من التعليم أيضاً.

ومن المؤسف أن نظامنا التربوي والاجتماعي ربط التعليم بالشهادة، وربط الشهادة بأجر محدود، وهو ما يطلق عليه (تسعير الشهادات)، مما عمق أزمة البطالة ونماها في غياب ربط حقيقي بين متطلبات الشهادة ومعدلات الأداء، فالسوق يتطلب الأداء والمهارة، والخريج متمترس خلف معرفته التي لا تنفع السوق ولا تمت بصلة لحركته في أغلب الأحيان. وهكذا تعاظمت الهوة بين الطرفين (زريق، ١٩٨٦: ٤٨).

٦- الفلسفة التربوية والمناهج:

يتفق كثير ممن أكدوا وجود أزمة في التعليم العالي في العراق على ظهور مشكلات في مجال الفلسفة التربوية والمناهج، وأن أهم مظاهر هذه المشكلات تتمثل في قصور الفلسفة التربوية على تجسيد روح البحث والاستكشاف لدى الطلبة وتنمية ملكة الإبداع والتجديد لديهم، واقتصار العملية التربوية على الحفظ والتلقين، وضعف ربط النظرية بالتطبيق العملي على نحو عام، مما أدى إلى ابتعاد المناهج عن حاجات المجتمع ومتطلباته وعن الحياة العملية وجمودها ضمن الأطر التي جرى اقتباسها منذ إنشاء الجامعة، ولم تستطع بذلك مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي في الوقت الحاضر، يزاد على ذلك بطء تعديل المناهج ولاسيّما في الكليات النظرية، والنمطية الواضحة في تكرار التخصصات نفسها في الجامعات على اختلافها، مما أدى إلى تكرار الخطط والمناهج والمواد الدراسية نفسها، مما كان له الأثر الواضح في تفاقم مشكلة البطالة (زويلف، ١٩٩٨: ٤٧٦).

ويمكن القول وبصورة عامة، أن الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في تقسيم المناهج، وإعداد الطالب بمنهج تربوي شامل متكامل يجمع بين العلوم الروحية والعلوم المادية، ولاسيّما أننا نعيش في القرن الحادي والعشرين الذي يتوجب على الطالب فيه أن يكون ملماً بقدرات ومهارات وثقافات أكثر من إعداده في قوالب جامدة من التخصصات، ولا يتأتى ذلك إلا بمنهج متكامل يربي في الطالب القدرة على التفكير والإبداع والتعامل مع عالم صغير وكبير في آن واحد. وبناءً عليه فإن التعليم العالي في حاجة ماسة إلى ابتكار نوع من التعليم العالي يسمح بالتخصص الدقيق ويسمح في الوقت نفسه بالإعداد الشامل والمتكامل للطالب بحيث يتخرج الطالب بتخصص محدد وواضح، مدركاً في الوقت نفسه وبشكل واسع مشكلات وطنه والعالم ومشكلاته المادية والاجتماعية في آن واحد. إن مجتمع القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى مواطن متعدد القدرات واسع الإدراك قادر على حل المشكلات الحياتية التي تواجهه، وأن يكون قادراً على التكيف مع متطلبات اقتصاد وحياة سريعة التطور والتغير، ونحن في حاجة إلى تخريج طالب يعرف" كيف يفكر"؟ ولسنا في حاجة إلى طالب يدرس الأفكار ويحفظها من دون وعي بمضامينها المختلفة.

٧- البحث العلمي:

يشكل البحث العلمي تحدياً رئيساً لجامعاتنا في العراق من حيث موضوعه وأهدافه وآفاقه ومدى إسهامه في عملية التنمية ومعالجته لمشكلات المجتمع واحتياجاته.

فوحدات البحوث العلمية والدراسات تعاني من قصور في الأداء إلى جانب قلة الصرف عليها، ففي الوقت الذي يصرف على البحث العلمي في ألمانيا ٢% من الدخل القومي وفي روسيا ٣.٧%، يصرف في الدول العربية على البحث العلمي ما مقداره ٠.٩% وفي الوطن العربي ومنه العراق ما يقارب الـ (١%) لا أكثر (عبوسي، ١٩٩٩: ٢٤٨).

ومن هنا تبقى المطالبة الدائمة بزيادة الإنفاق على البحث العلمي وتوجيهه واشتراك الجامعات بنظم المعلومات العالمية وتسهيل عملية النشر للبحوث، والتركيز على البحوث والدراسات التطبيقية التي تعالج مشكلات قائمة وتخدم الخطط التنموية ومشاريع التطور في شتى المجالات.

ويمكن حصر الصعوبات التي تواجه البحث العلمي بما يأتي:

أ. نقص التمويل والدعم المادي للبحث العلمي مما يؤثر سلباً على نوع البحوث العلمية.

ب. هجرة العقول العلمية من الجامعات ومراكز البحوث العلمية إلى أماكن أخرى توافر لهم ظروف اقتصادية واجتماعية فضلى.

ج. صعوبة نشر نتائج البحوث العلمية وقلة الدوريات المتخصصة.

د. الازدواجية في البحوث وتكرارها نتيجة العمل الفردي وغياب التنسيق الكامل بين المؤسسات.

هـ. وجود الفجوة الواسعة بين مصممي الخطط التنموية ومنفذيها (الخفاجي، ١٩٩٩: ٢٣).

و. عدم توافر الوقت الكافي والمناخ العلمي المناسب للقيام بالأبحاث.

الفصل الثالث

الفلسفة التربوية المقترحة للتعليم العالي في العراق

عند الإطلاع على النظام التعليمي، لا بد من الأخذ بالحسبان بأن هذا النظام هو نتيجة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحكم المجتمع وتؤثر فيه. ومن ثمّ لا يمكن النقل عن أي نظام تعليمي من غير الإحاطة بالنظام من جميع جوانبه ودراسة ظروفه ومؤشراته، ومن ثمّ الحكم عليه فيما إذا كان مناسباً ويمكن الاستفادة منه أم لا.

والتعليم العالي كجزء من النظام التعليمي، يحتاج إلى فلسفة واضحة ترشد العمل وتوجهه، انطلاقا من عدّ التعليم مسؤولية وطنية وعملية ضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة عدّ التعليم العالي استثماراً في الموارد البشرية، ووسيلة مهمة لإحداث التماسك الفكري والاجتماعي والوحدة الوطنية.

الأسباب التربوية الداعية لوضع فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق:

١- أدى التزايد الكبير في أعداد الطلبة في مرحلة التعليم العالي إلى التساؤل عن مصير هذه الأعداد الكبيرة التي تتدافع على نظام التعليم العالي والتي تتخرج منه، وهل أعدت حقا ليكون لها دور فاعل في بناء المجتمع، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسائر جوانب التنمية الشاملة ؟ أم أنها لا تعدو أن تكون جماهير متكاثرة ولكنها تائهة في معظم الأحيان، قلّما تملك الإعداد الفكري والعلمي والمهني اللازم لتضطلع بدورها في بناء المجتمع؟

وبتعبير آخر، بفضل ديمقراطية التعليم؛ أصبح التعليم مفتوحاً للجميع، وهذا التعليم يفرض أن يكون للخريجين أدواراً أساسية جادة ومتنوعة يضطلعون بها، ويفرض التساؤل عن طراز الإنسان الذي نعدّه عن طريق التعليم المتاح للجميع، بحيث تتفق أغراض هذا التعليم مع ما يحتاج إليه المجتمع والفرد، ومثل هذا التساؤل يتصل بغايات التربية ، أي بفلسفتها.

٢- أدى الإنفاق الكبير على التعليم العالي بالقياس إلى ميزانية الدولة، من تساؤل في جدوى هذا الإنفاق الضخم، وجدوى هذا التعليم، وعن مدى كونه حقا توظيفياً لرؤوس الأموال، لا مجرد خدمة استهلاكية. وهنا لا بد من الانطلاق من حقيقة مفادها : أن التعليم الرامي إلى التنمية الشاملة للمجتمع والفرد ليس كأيّ نوع من التعليم.

إذاً؛ لا بد من تحديد الغايات الأساسية للتربية والتعليم وبثها في الواقع التربوي إذا أردنا أن تكون التربية توظيفاً مثمراً، فلا بد من فلسفة للتربية تثمر تعليماً يسير في اتجاه التنمية الشاملة، وتؤدي إلى تخريج مثقفين عاملين قادرين على مواجهة الحياة والإبداع والعمل المنتج.

3-البحث في محتوى التعليم (من مناهج وطرائق وتقنيات وسوى ذلك) من أجل تجويده، وذلك يفترض وجود غايات كبرى للتربية والتعليم تشتق منها أهداف المناهج وسواها، وذلك يصدق على كل جوانب العمل التربوي وعلى

أي مقوّم من مقوماته، الأمر الذي يجعل التعليم العالي بحاجة إلى موجه ومرشد ودليل (الاطرش، ١٩٩٨: ١٢-١٣).

وعليه يرى الباحث بأن أهم **مصادر اشتقاق فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق** والتي تعد بمثابة فلسفة اجتماعية، تنبثق من :

أ. الدستور العراقي.

ب. الواقع العراقي (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) .

ج. واقع التعليم العالي في العراق.

د. التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق.

هـ. متطلبات التنمية الشاملة.

و. استشراف المستقبل.

وبناءً عليه يقترح الباحث فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق، تنطلق من الأسس الآتية:

أولاً- الأساس الفكري:

الفكر عملية عقلية يقوم بها الإنسان من أجل حل مشكلة من المشكلات التي تواجهه في حياته اليومية. والفكر التربوي جزء من الفكر العام، وهو عبارة عن نوع من الفكر الإنساني يبحث في النظام التربوي، ويرتكز ميدان الفكر التربوي في تربية الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه ويتفرع عن الأساس الفكري عدد من المبادئ أو المرتكزات، وهي:

أ. المبدأ العقائدي (الإيماني):

ويعني ترسيخ الإيمان بالله وبالرسالات السماوية، ولاسيّما الإسلام، والمبادئ السامية التي دعا إليها الإسلام، وذلك بعدّ الإسلام نظام فكري سلوكي يحترم الإنسان ويعلي من مكانة العقل، ويحض على العلم والعمل والخلق، ويحوي منظومة قيمية متكاملة توافر القيم والمبادئ الصالحة التي تشكل ضمير الفرد والجماعة. ويتضمن هذا المبدأ الأبعاد الآتية:

١-عناية الفلسفة التربوية للتعليم العالي بترسيخ فكرة الإيمان بالله عز وجل، خالق الكون بكل ما فيه، وبأن الله ليس كمثله شيء في صفاته الذاتية والفعلية.

٢-التصديق بكل ما يصدر عن خالق الكون من أوامر ونواهٍ وتعليمات وأخبار.

٣-الإيمان العملي الذي يرفع الإنسان نحو الواقع والتفاعل معه، في سبيل العمل والإنجاز، وتطوير مستوى الأداء وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع.

٤-ترسيخ القيم العليا المرتبطة بالمعايير الأخلاقية، إيماناً واعتقادا وممارسة لقيم العدل والحرية والأخوة والتكافل والتضامن الاجتماعي، والمساواة والرحمة والمروءة والوفاء ، والتمسك بكتاب الله وسنة نبيه، وسيادة القانون والدفاع عن الدين والوطن والتراث. (جريو، ٢٠٠١: ٢١٢-٢١٣)

ب. المبدأ الوطني والقومي:

الوطنية تعني حب الوطن والدفاع عن سيادته وكامل ترابه الوطني، وترسيخ وحدته واستقلاله، وتعزيز التماسك الاجتماعي بين أبنائه.

أما القومية تعني الولاء للأمة العربية والإيمان بوحدتها والعمل من أجلها، والإيمان بالمثل العليا للأمة العربية. وإن القومية التي نشير إليها قومية منطلقة من القيم والمبادئ الإسلامية، وتهدف إلى بناء المستقبل العربي الذي تلتحم فيه العروبة بالقيم الإسلامية.

ولا بد من التوازن بين مقومات الشخصية الوطنية والقومية ، وعدّ الولاء والانتماء الوطني جزء من الولاء والانتماء القومي. وذلك لا يغنينا عن الانفتاح على الثقافات العالمية والتكيف مع متغيرات العصر والمشاركة الإيجابية في الحضارة العالمية وتطويرها.

والوطن العربي كونه جزءاً لا يتجزأ من العالم بأجمعه، فلا بد من الانفتاح على العالم والتكيف مع متغيراته، والتفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية.

لذا يتوجب على الفلسفة التربوية للتعليم العالي ترسيخ مفهومي الوطنية والقومية والترابط بينهما كواقع مفروض، وذلك من خلال سياسة القبول والمناهج، ومن قبلها الأهداف الكبرى للتعليم العالي. كذلك الانفتاح على الدول الأخرى وتعزيز التفاعل والتبادل الثقافي فيما بينها. وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية في جميع مؤسسات التعليم العالي، وذلك بتفعيلها ترجمة وتأليفاً وتدريساً، وذلك لا يغني عن استعمال لغة أجنبية أو أكثر. (الاسدي، وداود، ٢٠١٧: ٣١٧)

ثانياً – الأساس الإنساني:

ويعني الإيمان بالإنسان قيمة عليا، وتأكيد مكانته، وتمكينه من تطوير شخصيته في شتى الجوانب على نحو متكامل، وذلك بالتفاعل مع مجتمعه. كذلك تمكين الإنسان من فهم حقوقه الإنسانية والتمسك بها وتأدية واجباته على أكمل وجه.

فالفرد غاية في حد ذاته، له شخصيته وكيانه وقيمته، فالمجتمع يتكون من أفراد عدة ، وقيمة المجتمع مستمدة من قيمة أفراده ومدى ما يتمتعون به من اهتمام ورعاية، وما يتاح لهم من ظروف لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه، وتنمية قدراتهم الذاتية بما يدفعهم للتنافس مع الآخرين لتحقيق تقدم المجتمع ورفعته ورقية .

ويتمثل هذا الأساس بأن يتمتع الفرد بالحرية الشخصية من العمل أو التنقل او العقيدة، وغير ذلك في إطار النظام الاجتماعي وضمن القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة.

فضلاً عن المساواة بين الأفراد في حقوقهم وواجباتهم، وضمان الحد الأدنى من الضمانات المستقبلية التي تحقق كرامة الإنسان، وتأكيد حقه في الحياة الحرة الكريمة، وتوافر تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

ومن هنا فإن قوة الدولة مستمدة من قوة الفرد، وقوة الفرد لا تكون إلاّ بتعليمه وإتاحة الفرصة له ليكون مواطناً متكاملاً قادراً على العيش الحر الكريم في ظل أجواء ديمقراطية حقيقية عملية يسهم بها كل أفراد المجتمع.

ومن هنا يجب أن لا نغفل حقيقة أن التعليم يستهدف استثمار القوى البشرية، لأن عائده يفوق أي عائد من أي استثمار آخر.

فالفلسفة التربوية المنشودة للتعليم العالي تنبثق من الإيمان بقدرة الإنسان على تجاوز ذاته ومجتمعه، المساهم في خلق المجتمع الإنساني المتحضر، الخالي من الزيف والقادر على الإبداع والتجدد والبحث والتنقيب، كذلك لا بد أن تهتم هذه الفلسفة ببناء المواطن العراقي الصالح القادر على استيعاب متطلبات العصر، المدرك لإمكانات وطنه والتحديات التي تجابهه، القادر على الإسهام في التنمية الشاملة ومواجهة تحديات هذا القرن. (زاير، ٢٠١١: ١٢٣-١٢٤)

ثالثاً- الأساس السياسي:

من التحليل النهائي للمسيرة التشريعية للتعليم العالي في العراق من حيث مسؤولياتها الرسمية أو الأهلية، صدر لكل جامعة رسمية قانون، ولمجموع الجامعات الرسمية قانون، وللتعليم العالي قانون، وللتعليم الجامعي الأهلي قانون.

وبما أن مضمون التعليم العالي متكامل في جوهره، ومؤسسات التعليم العالي متشابهة في الفلسفة والأهداف العامة، فضلاً عن وظائفها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وبما أن مؤسسات التعليم العالي كلها مؤسسات وطنية تخدم الأهداف نفسها وتقوم بالمهمات نفسها. بذلك نلاحظ أن كثرة التشريعات الصادرة غير مبررة، وبحاجة إلى إعادة نظر من خلال توحيد الفلسفة والأهداف العامة والوظائف الأساسية للتعليم العالي، والنظر إلى مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات وطنية.

ومن هنا فالحاجة ماسة إلى إعادة النظر في قوانين التعليم العالي بمجملها، والنظرة الكلية لها على أساس أنها كل متكامل، والمساواة بين جميع مؤسسات التعليم العالي في الحقوق والواجبات.

ولا بدّ من الإشارة إلى علاقة الدولة بالتعليم العالي، فلقد أشرنا في الفصل الثالث إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق، الأمر الذي يضع في الحسبان محاذير عدة خوفاً من الإغراق في التنظير والبعد عن الواقع المعاش، وذلك يوجب علينا النظر إلى هذه العلاقة ضمن المعطيات الموجودة، ومن ثمّ طرح الفكرة العملية التي من

شأنها العمل على تحقيق النوعية والجودة في العمل، ومن ثمّ تحقيق نتائج مرجوة تنعكس على الفرد والمجتمع، وتسهم في تطوير النظام التعليمي.

ومن هنا يجب توجيه النظام السياسي العراقي إلى :

١- توسيع مدى حرية الرأي والتعبير.

٢- تطوير الحرية الأكاديمية كمظهر من مظاهر الديمقراطية .

٣- نشر الوعي القانوني والاحتكام إلى القانون.

٤- احترام الإنسان وخصوصيته وعدم اضطهاده أو ممارسة التمييز ضده بأي شكل.

٥- تطوير آليات يصبح فيها عقل الفرد موجهاً نحو الوطن والدولة ليعظُم الإنجاز ويُحترم الإبداع، ويُحترم الرأي الآخر، ويُؤخذ برأي الأغلبية، ويَتنازل الفرد عن فرديته، وُيقدّم العام على الخاص، وُيحترم المال العام، ويُحتكم للعقل. (جريو، ٢٠٠١: ٢٢٦)

رابعاً- الأساس الاجتماعي:

يستمد المجتمع العراقي قيمه ومثله من منظومة القيم العربية الإسلامية والإنسانية، وتقوم الصلة بين أبنائه على أساس رابطة المواطنة، ويقوم تطوره على مشاركة فئات الشعب جميعاً ومؤسساته في البناء والإنتاج، بغية تحقيق النماء الاجتماعي المتكامل في إطار من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وبناءً عليه؛ فالعراقيون متساوون في الحقوق والواجبات ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم له، واحترام حرية الفرد وكرامته، وتماسك المجتمع وبقاؤه مصلحة وضرورة لكل فرد من أفراده، ودعائمه الأساسية العدل الاجتماعي وإقامة التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع وتعاون أفراده وتكافلهم بما يحقق الصالح العام وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية.

ويتضمن هذا الأساس الفلسفي التأكيد على مبدأ العدل الاجتماعي والمساواة وتكافؤ الفرص أمام جميع فئات الشعب العراقي، وأن نفتح فرص التعليم العالي أمام الجميع من دون استثناء وذلك ضمن إمكانيات الأفراد أنفسهم الشخصية والمادية،وبما يخدم حاجات السوق العراقي.

وضمن هذا الأساس يقع على التعليم العالي مسؤولية خلق جيل مشبع بالقيم والمبادئ الإنسانية المستندة إلى جوهر عقيدتنا الإسلامية السمحة، وإلى التراث التليد للأمة العربية وإسهامها المميز في الحضارة الإنسانية، كذلك يتم الحكم على الأفراد من خلال إنتاجيتهم وليس من خلال الوظيفة أو المركز الاجتماعي أو الشهادة .

وتجدر الإشارة هنا إلى ديمقراطية التعليم العالي كمبدأ يحقق العدالة الاجتماعية في صيغتها المذهبية، فالديمقراطية تعني في أبسط معانيها أسلوب ممارسة الحرية، وهي أمر نسبي، وتشمل جوانب الحياة الإنسانية جميعها.

ومن هنا فإن الفلسفة التربوية للتعليم العالي ذات التوجه الديمقراطي ينبغي أن تقوم على المبادئ الآتية:

أ. الإيمان بأهمية التعليم العالي كأهم أدوات التغيير والتطوير والتنمية الشاملة.

ب. الإيمان بحق كل فرد بأن يتلقى تعليماً عالياً مناسباً لإمكاناته وقدراته المادية والشخصية.

ج. الإيمان بأن تطوير التعليم العالي في العراق ينبغي أن يتم في إطار القيم والمبادئ الديمقراطية.

د. الإيمان بضرورة إعطاء أهمية خاصة للتعليم العالي الفني والتقني لصلته المباشرة بالتنمية الاقتصادية وفي تحسين مستوى معيشة المواطن، كذلك الربط بين النظرية والتطبيق. (الاسدي وداود، ٢٠١٧: ٣٢٥)

خامسا– الأساس الاقتصادي:

يعمل الاقتصاد العراقي ضمن محددات تجعل من مهمة تنميته وتطويره تحدياً كبيرا، وتتمثل تلك المحددات في عدد من الأمور أهمها: قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة، وندرة المياه، ومحدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان، وغياب التكامل الاقتصادي العربي، وعدم توافر الاستقرار السياسي في المنطقة. الأمر الذي أدى إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على المساعدات والقروض الخارجية، وما تبعه من ضغوطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإزاء الضغط الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي وبالأخص الجامعات الحكومية لقبول عدد أكبر من الطلبة فيها، فقد واجهت هذه الجامعات أزمة حقيقية في مواردها الذاتية لمواجهة هذا الطلب في ظل عدم كفاية التخصصات الحكومية لهذه الجامعات لممارسة دورها المطلوب منها، ولا سيّما وأن الجامعات الحكومية لا تستطيع التحكم في رسوم الدخول إلى الجامعة إذ أنها محددة من الدولة، على العكس تماماً فيما يخص الجامعات الأهلية.

وبناءً عليه؛ فلا بد للجامعات الحكومية من البحث عن سبل لزيادة مواردها للوصول إلى مخرجات أفضل بتكلفة أقل. وذلك من خلال زيادة مخصصات التعليم العالي من الميزانية العامة للدولة، بعدَ التعليم استثمار بشري طويل الأمد، يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تسهم في دفع عجلة التطور.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بصورة عامة، بأن هناك مبادئ عدة توجه واضعي السياسة التربوية للتعليم العالي، بحيث تكون موجهة ومرشدة للعمل:

- الإيمان بالتنمية الشاملة ودور التعليم العالي في الإسهام الفعّال في تحقيقها. وتوافر رؤية استراتيجية واضحة المعالم، تعتمد التنمية المبنية على منهج الاعتماد على الذات، وإطلاق طاقات الإبداع في المجتمع، ووضع العمل والإنتاج في مرتبة عالية، وربط التعليم العالي بحاجات المجتمع وخطط التنمية الاقتصادية وحاجات المستقبل.
- التوجه نحو التحديث العلمي والتكنولوجي، واستعمال آخر المبتكرات العلمية، والإفادة من تجارب الآخرين.
- عدّ التعليم العالي استثماراً لرؤوس الأموال وليس استهلاكاً لها.
- دعم الاتجاه نحو خصخصة التعليم العالي، وتهيئة المناخ المناسب له.

- التعامل مع قوى السوق على أساس التنافس، والاحتكام لقانون العرض والطلب.
- التخطيط المحكم والسليم للتعليم العالي، وذلك للخروج من الأنماط الفكرية التقليدية التي تعرقل تقدمه.
- التوجه نحو التمويل الذاتي للتعليم العالي، وذلك من خلال الرسوم التي يدفعها الطلبة، أو مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فضلاً عن الاستشارات ومراكز البحوث والمشاريع المنتجة. بحيث تتمتع مؤسسات التعليم العالي باستقلال مالي وإداري.
- العمل الجاد والدؤوب على الحد من تدفق العمالة الوافدة إلى سوق العمل العراقي.
- التوسع في التعليم العالي في ضوء حاجات التنمية من القوى العاملة.
- العمل على الحد من تفاقم ظاهرة البطالة من خلال المواءمة بين مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل.
- توجيه القبول والالتحاق في صفوف التعليم العالي وترشيده، وذلك مراعاة للحاجات التنموية ومتطلبات سوق العمل.
- المرونة في فتح وإغلاق التخصصات بحسب حاجة السوق من الأيدي العاملة.
- توجيه التعليم العالي نحو البرامج والتخصصات التي تحقق منفعة فردية واجتماعية، وتخدم السياسات الوطنية والاقتصاد الوطني.
- الإيمان بان العائد من الاستثمار في التعليم العالي على وجه الخصوص يفوق العائد من أي استثمار في أي مشروع آخر، والعمل على ذلك.
- جعل الجامعات مراكز إنتاج، والتركيز على الجامعة المنتجة التي تستغل مواردها كلها في رفد المجتمع المحلي، وتجني الكثير من العوائد من خلال تسويق منتجاتها. (الاسدي وداود، ٢٠١٧: ٣٢٨-٣٣٠)

سادساً – الأساس العلمي:

ويعني هذا الأساس التوجه نحو اكتساب المعرفة وتوظيفها والإسهام في إنتاجها وتنميتها، وترسيخ العلم لدى المتعلمين منهجاً ومحتوى، وإسهام التعليم في تطوير البحث العلمي، وفي إرساء أسس التقنية في سائر مجالات الحياة.

وهنا لا بد للفلسفة التربوية للتعليم العالي من الإيمان بالعلم والتقنية والتوق إلى الحقيقة سبيلاً للتقدم، وتكوين الاندفاع اللازم للإيمان بالعلم والتقنية، والشعور بأن العمل من أجل العلم هو السبيل الأمثل، والإسهام في إرساء أسس التقنية في العراق بوصفها تطبيقاً للعمل في مجالات الحياة.

فالفلسفة التربوية تعتمد على المستجدات والتطورات العلمية والمعرفية، حتى تصبح نظرية المعرفة جزءاً من أي فلسفة تربوية صحيحة، لأن هذه الفلسفة تتزود من المعرفة كل المبادئ والنظريات التي يمكن أن تتضمنها الفلسفة التربوية المقترحة.

ومن خلال التحليل السابق، يرى الباحث بأنه لا بد من توجيه التعليم العالي في العراق بحيث يكون مسايراً للمتغيرات، ويأخذ بالحسبان أخلاقيات التعليم والبحث العلمي، وذلك من خلال:

أ-التركيز على إنتاج المعرفة أكثر من استهلاكها.

ب-الربط بين التعليم والبحث العلمي مع استراتيجية التنمية والتطور التقني.

ج-ممارسة التفكير العقلاني في مجالات البحوث العلمية.

د-العمل على زيادة النسبة المئوية للإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج الوطني. كذلك زيادة النسبة المئوية للإنفاق فيما يخص مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها الجامعات.

هـ-الإيمان الواعي والعميق بأهمية العلاقة الوثيقة بين العلم والأخلاق، وقيام العلم على الأخلاق.

و-تجديد معرفة المدرس لتعزيز دوره في ظل التغير الحاصل.

ز-أن تكون المعلومات المحصلة من أجل التوظيف وليس من أجل التخزين.

ح-التكنولوجيا بحاجة إلى الإيمان بالله وإلى فلسفة إيمانية. (زاير، ٢٠١١: ١٣٨)

سابعاً- الأساس المستقبلي:

بداية؛ يجب أن لا نغفل حقيقة أن ما يعدّ تجديداً لبعض الدول، لا يعدّ تجديداً لدول أخرى.

وعند النظر إلى مستقبل التعليم العالي في العراق، ينبغي التنبه إلى أن هناك شبه اتفاق على أن التعليم العالي هو الجزء الأساس للتعليم المفيد في المستقبل.

ونتيجة التغير السريع وعلى الأخص في مجال المعلومات، انبثق علم المستقبل وما جاء به من دراسات مستقبلية متتابعة وذلك للتمكن من دخول القرن الجديد بأمان والتحكم بمجرياته والسيطرة على أحداثه.

وأبرز ملامح التغيير المنشود، التي يقع على التعليم العالي مسؤولية تفعيلها:

أ- تفعيل دور التربية المستقبلية في تحقيق التنمية المستدامة والمتكاملة.

ب- الارتقاء بوزارة التعليم العالي وتفعيل دورها كمصدر لمجتمع متعلم، وذلك بمختلف مؤسساتها.

ج- تجديد كفايات عضو هيأة التدريس وأدواره في عصر الاقتصاد المعرفي.

د- إحداث تحول نوعي في دور الطالب الجامعي، وتحقيق مشاركته الفاعلة والإبداعية، وذلك من خلال إعداده بحيث يكون مؤمناً بالله فكرا وسلوكا وقيماً، ومتعدد المهارات، ومؤمن بالعمل والإنتاج والإتقان، وأن يتقبل التغيير

ويستجيب له ويكون مرناً في تعامله معه، وأن يكون مبدعاً ومبتكراً وذا منهجية عقلية، ولديه القدرة الكافية على صنع المستقبل، فضلاً عن تقبله للتكنولوجيا وتوظيفها لما فيه خدمة مجتمعه. (جريو، ٢٠٠١: ٣٥٥)

التوصيات

١-بناء فلسفة تربوية للتعليم العالي في العراق تراعي الأسس والمنطلقات والتوجهات التي توصلت إليها هذه الدراسة.

٢-ضرورة التركيز على الأبعاد المستقبلية للتعليم العالي، وضرورة تطوير النظام التعليمي كتطوير فرص التربية المستمرة والتعلّم الذاتي والتعلّم عن بعد، وتوسيع استعمال تكنولوجيا التعليم.

٣-الاهتمام بتوافر التمويل اللازم لمؤسسات التعليم العالي، والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

٤-زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتركيز على دور الجامعات فيه.

المقترحات

إجراء مزيد من البحوث في القضايا الآتية:

١-وضع استراتيجيات علمية تستهدف تحديد أهداف التعامل مع التكنولوجيا وتوظيفها.

٢- إجراء مزيد من الدراسات التي تعالج المشكلات الثقافية والفكرية المسببة لأزمة التعليم العالي في العراق خاصةً والوطن العربي عامةً.

مصادر البحث:

١- الاسدي، سعيد جاسم، وداود عبد السلام صبري (٢٠١٧). **الفلسفة التربوية والتقويم التربوي**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان.

٢- الأطرش، محمد (١٩٩٨). **العرب والعولمة: ما العمل؟** مجلة المستقبل العربي.(ع ٢٢٩). مركز دراسات الوحده العربية.

٣- بدران، شبل، وجمال الدهشان(٢٠٠١). **التجديد في التعليم الجامعي**. دار قباء: القاهرة.

٤- بدر، ماجد (١٩٩٤). **التعليم العالي في العراق بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص**. مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط: عمان.

٥- بركات، لطفي أحمد (١٩٨٢). **نحو فلسفة تربوية عربية**.

٦- التل، أحمد يوسف (١٩٩٨). **التعليم العالي في العراق**. لجنة تاريخ العراق : عمان.

٧- جريو، داخل حسن (٢٠٠١) . **التعليم الجامعي ومواجهة بعض متطلبات العصر**. مجلة بحوث مستقبلية . (ع ٥). من بحوث منتدى الفكر العربي. كلية الحدباء الجامعة.

٨- الجعفري، ماهر (١٩٧٩). **رؤيا في الأمن التربوي العربي .. الواقع والمستقبل**. جريدة القادسية (ع ٥٢١٨).

٩- الجعفري، ماهر (١٩٩٣). **فلسفة التربية**. دار الكتاب للطباعة والنشر: بغداد.

١٠- حماد، خليل ، وسعيد البشير (٢٠٠٠). **تمويل التعليم العالي في الدول العربية: طرق غير تقليدية.. دراسة حالة العراق**. في وقائع مؤتمر التعليم العالي في العراق بين الواقع والطموح: جامعة الزرقاء الأهلية. من (١٦-١٨)أيار ٢٠٠٠م .

١١- الخفاجي، حميد جلوب (١٩٩٩). **البحث العلمي وارتباطه بالتنمية**. ندوة الجامعة المنتجة من منظور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية. جامعة العلوم والتكنولوجيا العراقية.

١٢- الدليمي، طارق عبد (١٩٩٥). **تقويم عمل التدريسي الجامعي وتطويره في ضوء فلسفة التعليم العالي في العراق**. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية التربية / ابن رشد: بغداد.

١٣- الدليمي، عصام حسن أحمد (٢٠١٢). **قراءات معاصرة في منهج البحث العلمي**، دار تموز، دمشق.

١٤- الرشدان، عبد الله ، وعمر أحمد همشري (٢٠٠٢). **نظام التربية والتعليم في العراق**. دار وائل: عمان.

١٥- زاهر، ضياء الدين (١٩٩٠). **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل**. منتدى الفكر العربي: عمان.

١٦- زاير، سعد علي (٢٠١١). **رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي**، دار مصر مرتضى- العلم للملايين، بغداد- لبنان.

١٧- زريق، قسطنطين (١٩٦٨). **الجامعة ومستقبل الفكر العربي**. عن كتاب " الجامعة وإنسان الغد". الجامعة الأمريكية: بيروت.

١٨- زويلف، مهدي، وتحسين الطروانة (١٩٩٨). **منهجية البحث العلمي**. دار الفكر: عمان.

١٩- عبد الدايم، عبد الله (١٩٧٤). **التربية في البلاد العربية.. حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها**. دالر العلم للملايين: بيروت.

٢٠- عبد الدايم، عبد الله (٢٠٠٠). **نحو فلسفة تربوية عربية : الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي**. الطبعة ٢. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

٢١- العمري، بسام (١٩٩٥). **مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية في العراق كما يراها رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ومديرو القبول والتسجيل ورؤساء الأقسام الأكاديمية.** مجلة دراسات. المجلد ٢٢. (ع ٦) .

٢٢- عنبوسي، أحمد (١٩٩٩). **الجامعات الخاصة في العراق** . مطابع جريدة الأسواق: عمان.

٢٣- عويدات، عبد الله (٢٠٠٠). **التربية والمستقبل من منظور أردني.** مجلة العلوم التربوية. الجامعة العراقية: عمان.

٢٤- فرح، إلياس (١٩٨٧). **في الثقافة والحضارة.** دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد.

٢٥- الفرحان، اسحق (٢٠٠٠). **تنظيم قطاع التعليم العالي في العراق.** في وقائع مؤتمر التعليم العالي في العراق بين الواقع والطموح: جامعة الزرقاء الأهلية. من (١٦-١٨)أيار ٢٠٠٠م.

٢٦- فضل، عبد الله بشير (١٩٨٦). **نظم التعليم العالي والجامعي.** الطبعة ١ . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع: بنغازي.

٢٧- كروسون، باتريشا (١٩٨٦). **الخدمة العامة في التعليم العالي.** مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢٨- مدكور، علي أحمد (١٩٩٧). **نظريات المناهج التربوية.** دار الفكر العربي: القاهرة.

٢٩- النجيحي، محمد لبيب (١٩٦٣). **مقدمة في فلسفة التربية.** مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

٣٠- نوفل، محمد نبيل (١٩٩١). **تأملات في فلسفة التعليم الجامعي.** المؤتمر التربوي الثاني في كلية التربية: جامعة البحرين.